

تقرير السير وليم فتزجرالد

عن إدارة القدس المحلية*

28 آب 1945

مقدمة

لقد ورد، على ما يذكر، في البلاغ الرسمي الصادر في اليوم الحادي عشر من شهر تموز سنة 1945، أن المندوب السامي قد عين لجنة تحقيق قوامها السير وليم فتزجرالد، عهد إليها:

”التحقيق في إدارة بلدية القدس المحلية وتقديم تقرير بشأنها، ووضع التوصيات فيما يتعلق بذلك“

وإجابة لطلب الجمهور، صرح فخامته بنشر تقرير السير وليم فتزجرالد للاطلاع عليه. ومن المرغوب فيه الإيضاح أن الحكومة يجب أن لا تؤخذ بأنها تلتزم بقبول التوصيات المثبتة في التقرير، أو بأية سياسة أخرى، فيما يتعلق بإدارة بلدية القدس. ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة قرأتها، على حد ما ورد في البلاغ الرسمي المنشور في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الأول سنة 1945، أن تعمل، حالما تسمح الظروف، بالتوصية التي قدمتها اللجنة الملكية في سنة 1936، القائلة بضرورة الاستعانة بخبير يعهد إليه الاضطلاع بتحقيق شامل في قوام السلطات المحلية بفلسطين، بغية إصلاحها إصلاحاً تاماً. ويؤمل أن تتخذ التدابير لإجراء هذا التحقيق بوجه السرعة الممكنة.

التقرير

لقد كانت شروط اختصاصي: ”التحقيق في إدارة بلدية القدس المحلية، وتقديم تقرير بشأنها إلى المندوب السامي، ووضع التوصيات فيما يتعلق بذلك“.

*المصدر: ”الوقائع الفلسطينية“ الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين، العدد 1541، 18 كانون الأول 1946، (القدس، مطبعة حكومة فلسطين).

القدس: ليس في تاريخ العالم أجمع من الألفاظ ما يلمس، أعماق العاطفة البشرية، كمدينة القدس: فهيكـل سليمان، وحائطه الغربي الذي لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، والجلجلة، حيث صلب السيد المسيح، والمسجد الأقصى، وقبة الصخرة المشرفة، هذه هي المقامات التي تقدسها الديانات الثلاث العظمى في العالم، وأربعتها تقع داخل أسوار المدينة، ومن ثم كانت مبعثاً لتعدد مشكلة إدارتها.

الفصل الأول

لمحة تاريخية

اليهود والقدس:

إن مدينة القدس، لدى اليهود، تجمل تاريخ بني إسرائيل، ففيها، منذ بضعة الآف من السنين قبل العهد المسيحي، أسس داود مملكته، وكوّن من أسباط إسرائيل أمة. وفيها شاد سليمان الهيكل. ثم تقوض هذا البناء الفخم، بعد سليمان، وساق البابليون الشعب إلى السبي، ولكن السبي لم يطل أمده، فقد أعاد كورش، فاتح بابل، أورشليم إلى بني إسرائيل بعد سبعين سنة منذ أن دمرها نبوخذنصر. فبنى الهيكل من جديد، وأعاد نحشيا بناء أسوار المدينة، بيد أن الفرس دمروها بعد مائة سنة من بنائها، وحل الاسكندر المكدوني محل الفرس، ثم استولى عليها بعده بطليموس من مصر، وأنطيوخوس من سوريا. وقد دنس الهيكل ثانية، وبعد نهضة استمرت مائة عام دالت دولة المكابيين باستيلاء القائد الروماني بمبيوس على المدينة سنة 63 ق.م. وقد أثقل بمبيوس بانتصاره كاهل الشعب اليهودي. ونصب هيرودس ملكاً عليهم، غير أن لقبه كان لقباً طنائاً فارغاً، إذ كان تابعاً لروما. وقد كان، والحق يقال، يهودياً، بيد أنه اعتنق الديانة اليهودية اعتناقاً، أما من حيث العنصر، فقد كان أدومياً، حتى أن إعادته لبناء الهيكل المهدم لم تزده في هيئته ومقامه.

وقد كنّ اليهود الاستياء في قلوبهم مدة من الزمن تنيف على المائة عام، ثم شقوا عصا الطاعة، وجأهروا بالعصيان على الرومانيين، ولم تكن ثورتهم على روما أمراً هيناً، فقد قضت انقساماتهم الداخلية على أمانهم. وفي عام 70 ب. م. سقطت المدينة بيد تيطس، فأحرق الهيكل

الثاني، ولم تنج من النيران المتأججة، وما تبعها من نهب وسلب، إلا حجارة حائط المبكى. وتشنت اليهود، وهاموا على وجوههم في بلدان عديدة، وسادهم الاعتقاد بأن هذه الكارثة ليست إلا سبباً مؤقتاً آخر، فلم يندمجوا بالشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها ونشأت "اليهودية في المنفى" (دياسبورا) ونشأت القضية اليهودية معها.

لقد انقضى نحو 1900 عام منذ أن دمرت المدينة على يدي تيطس، ومر نحو سبعة عشر جيلاً على التشنت الأخير للشعب اليهودي، بعد أن أعلن باركوخبا العصيان، ولكن قول صاحب المزامير "إن نسيتهك يا أورشليم تنساني يميني" لا يزال يتردد صداه في قلب كل يهودي كما كان حين نطق به صاحب المزامير في عهد السبي الأول، ومما زاد في شدة هذا الشعور أن الحنين الذي ينطوي عليه المزمور المائة والسابع والثلاثون قد أخذ يتحقق بعض الشيء، ففي فلسطين اليوم نحو نصف مليون صهيوني، ومستعمراتهم الاشتراكية منتشرة في فلسطين من دان إلى بئر السبع، وهم فيها بحكم نص خاص أدمج في صك الانتداب المعطى من جامعة الأمم. وهذا، في نظر اليهود، ليس بالاستعمار بالمعنى الذي نفهمه من هذه اللفظة. بل هو عودة للاستيلاء على تراث، والفرق جدُّ بين، إذ أنه يتصل بصميم المشكلة.

المسيحيون والقدس:

لقد شهدت مدينة القدس صلب السيد المسيح، وقيامته، ولا تزال إلى يومنا هذا تزخر بهذه الذكريات الخالدة لدى المسيحيين، فمدينة القدس عندهم ليست مجرد عاصمة للبلاد فحسب، بل أكثر من ذلك، ولا يقاس نصيبهم فيها بنسبة ما يدفعون من ضرائب بل بما للمدينة من مقام مقدس لا يقل اليوم عما كان عليه قبل ألفي عام. وقد كان أثر اعتناق الامبراطورية الرومانية للديانة المسيحية بمدينة القدس بعيد المدى. فعمدت الامبراطورة هيلانة إلى التنقيب في جبل الجلجثة، وأقيمت كنيسة في المكان الذي هو الآن كنيسة القبر المقدس، وبحث عن سائر الأماكن التي قدستها وبجلتها الأعمال التي قام بها السيد المسيح وأخيطت بالإكبار والاحترام، وابتدأ الحجيج يقد إلى الأماكن المقدسة قياماً بواجب التعبد، مما كان له أثره البديع في حياة القدس، ولما انقسمت الامبراطورية الرومانية إلى مملكتين في سنة 395 ب.م. خضعت القدس لاختصاص القسطنطينية، وسادها خلال المائتي عام التي تلت هذه الحقبة سلام لم تعهد له مثيلاً في

تاريخها. وشيدت فيها عدة كنائس بديعة، ما زالت إلى يومنا هذا تشهد بالتقاليد البيزنطية في المدينة، بنفس الشدة التي يشهد فيها المسجد الأقصى بالتقاليد الإسلامية، كما يعيد اسم كل رابية وبركة ذكرى التقاليد اليهودية.

ويسوغ القول ان مدينة القدس فقدت في هذه الفترة من الزمن مكانتها كمدينة في أيالة سوريا، وأصبحت مدينة كنائس للعالم المسيحي. وقد لاح، والحق يقال، أن الحظ خدمها أكثر من سائر المدن بل والدول في ذلك العصر، فقد نجت من كارثة الحروب مدة تناهز خمسمائة سنة، بيد أنها تعرضت بعدئذ لكارثة مريعة، ففي عام 614، حين ثببت عزائم سكان المدينة بسبب تقلبهم في عهد سلام نسبي طال أمده، سقطوا ضحية هينة لكسرى الثاني ملك فارس.

وبعد بضع سنوات نال الفرس جزاء ما جنت أيديهم، إذ قهرهم الامبراطور هرقل في القسطنطينية، وزحف إلى القدس جالباً معه الصليب الحقيقي، وأعيد بناء أغلب الكنائس، واستعادت القدس مجرى حياتها كمدينة يحج إليها العالم المسيحي، وأصبح الرعب من الفرس نسياً منسياً. وقل من لاحظ ارتفاع ذلك المد الذي اكتسح جبال البيرنيه إلى تور، وخلف في جزره قصر الحمراء الرائع القائم في غرناطة تراثاً لفن البناء الأوروبي.

العرب والقدس:

وفي سنة 637 ب.م. سقطت المدينة، بعد حصار دام أربعة أشهر، في يدي الخليفة عمر، ثاني الخلفاء الراشدين، ولم ينصف العرب إلا في العهد الأخير لما تم على أيديهم من مآثر في عهد الخلفاء الأربعة الراشدين، ذلك أنه لم يسبق في تاريخ الفتوحات المحزنة حتى عهد عمر، وندر منذ عهده، أن أبدى فاتح ما أبداه عمر من النبل والمروءة والشهامة حين فتح مدينة القدس، وإعراباً عما انطوت عليه نفسه من مكارم الأخلاق تجشم مشاق السفر من مكة المكرمة إلى بيت المقدس ليتسلم المدينة. وكما فعل قائد عظيم بعد عمر بما ينيف على 1200 سنة، دخل الخليفة المدينة سيراً على قدميه من باب الخليل. وكان من جملة شروط التسليم المحافظة على سلامة الكنائس، وسلامة أرواح وأموال المسيحيين، وقد روعي هذا الشرط بأمانة، وضمنت حرية العبادة الدينية، وعاش المسلمون والمسيحيون معاً عيشة صفاء ومودة. وهذه المعاملة التي عومل بها المسيحيون المغلوبون تسجل للعرب أبداً دائماً مقاماً شريفاً في تاريخ القدس، حتى وإن كانوا لم يأتوا أمراً آخر

غير هذا خلال العصور التي انقضت. بيد أن المدينة كانت في الإسلام رمزاً يفوق رمز الفتح، إذ لعبت دوراً ذا شأن في الدين الإسلامي الذي وحد أتباعه وألهمهم سبيل الرشاد، فقد بارك بيت المقدس اله العهدين، القديم والجديد، ومحمد هو نبي ذك الإله، وقد أسرى به الملاك جبرائيل من مكة المكرمة ليتصل بالعزة الألهية من المكان الذي يقوم عليه الآن المسجد الأقصى، ومن تلك الصخرة المشرفة واحتل مكانته مع مسجدي مكة والمدينة كثال الحرمين العظيمين. وقد أبدى الحكام الحديثون مدة ثلاثمائة عام من التسامح الديني ما لم يكن في وسع المسيحية الغربية ممارسته أو إدراكه قط.

غير أن تغلغل الأتراك السلجوقيين في القرن العاشر أدى إلى انتشار روح تمييز ضد المسيحيين مما سبب لهم، ولا ريب، مشاق بل واضطهاداً.

الفترة الفاصلة:

وقد أخذ الحجاج العائدون إلى أوروبا ينقلون روايات عما شاهدوه، وفي عام 1093 ظهر في فلسطين بطرس الناسك، ولما عاد إلى الغرب أخذ يلهب العواطف بفصاحته المتوقدة مما حرض أوروبا من البلطيق إلى البحر المتوسط على السير في الحملات الصليبية. وقد تسنى للصليبيين النزول في فلسطين، وبعد أن تقلب لهم الحظ، قاد غودفري دوبيون الجيوش فوق أسوار مدينة القدس في اليوم الخامس عشر من شهر تموز سنة 1099. ووضعت أسس المملكة اللاتينية في القدس، في سفرة لم تكن بالهينة، بتتويج غودفري ملكاً في القبر المقدس.

ولئن كان الصليبيون قد ثبتوا أقدامهم تثبيتاً غير وثيق مدة مائة سنة أخرى، فقد قضى صلاح الدين الأيوبي على المملكة اللاتينية بالانتصار الساحق الذي أحرزه في موقعة حطين عام 1187، وعادت القدس إلى أيدي المسلمين. ولكن ذلك لم يتم إلا بعد أن كان تقليد آخر، هو التقليد اللاتيني، قد تأصل في النفوس، وزاد مشكلة الحياة في المدينة المقدسة تعقداً. ثم ساد البضع مئتين من السنين التي تلت هذه الحقبة انحطاط ملحوظ، وبقي الحجاج يؤمون المدينة بين أونة وأخرى، بيد أن الدين في الغرب كان قد اتخذ أشكالاً جديدة. وفي عام 1517 استولى الأتراك العثمانيون على القدس، وظلت جزءاً من الامبراطورية العثمانية، إلى أن دخلتها جيوش الجنرال أللنبي في اليوم التاسع من شهر كانون الأول سنة 1917. وفي السنين الأخيرة من حكم تلك

الامبراطورية، تضاعفت مشاكلها، وأضافت مشاكل أخرى إلى التراث الذي ورثته بريطانيا، إذ أن الوهن الذي حل بالباب العالي في القرن التاسع عشر، أتاح لعدة دول أوروبية أن تحصل على امتيازات إقليمية لطوائفها المسيحية القاطنة في المدينة المقدسة.

القدس منذ الاحتلال البريطاني:

هكذا كانت حالة المدينة التي دخلها النبي في ذلك اليوم المشهور من عام 1917. ولا يستطيع يهودي أو مسيحي أو مسلم السير في شوارعها دون أن يستولي عليه وازع نفساني أو تنبعث في نفسه القوة ويحدوه الأمل من كل حجر تطأه قدماه أو تقع عليه عيناه وصوت يطرق أذنيه.

وفي سنة 1934 طبق على هذه المدينة الغارقة في التقاليد، الغائصة في شتى الامتيازات، قانون البلديات، وهو قانون وضع على غرار قانون البلديات المعمول به في انكلترا بعد شيء من التكييف والتحويل، ولكن هذا القانون فشل في تحقيق الغاية المرجوة منه، ولست أرى أن واجبي يحتم عليّ التعمق في بحث سبب هذا الفشل، بل اكتفي بالقول أن الأساس الذي تقوم عليه إدارة البلديات في انكلترا يقوم على الاعتراف بالمبدأ الديمقراطي الأساسي القائل بوجوب الأخذ برأي الأكثرية، والعرب لا يمكنهم القبول بتطبيق هذا المبدأ على مدينة القدس التي تطورت واتسعت منذ بدء الإدارة البريطانية. وأراني مضطراً للتسليم، على ضوء التاريخ، بأن هذه النقطة، وإن كانت لا تتسع إلى المدى الذي أصر عليه العرب، إلا أنها لا تخلو من جوهر. وفي الواقع أن ذوي المسؤولية السياسية من اليهود قد أكدوا القول، مراراً وتكراراً، أنهم يقدرون تمام التقدير أن وضع مدينة القدس الفريد يدعو إلى إقامة شكل خاص من الإدارة.

الفصل الثاني

اقتراحات لحل المشكلة

لقد تقدم كثيرون من المواطنين والزعماء السياسيين العرب لأداء الشهادة أمام اللجنة، أما اليهود فقد شعروا أنهم لا يستطيعون ذلك، وإنني وإن كنت أسف لحرمانني من مشورة يوثق بها من

جراء إجماعهم عن التقدم لأداء الشهادة، لا أستطيع القول أن ذلك قد أضر مذاكراتي ضيراً بالغاً، ذلك أن وجهات نظر اليهود والعرب حول هذه المسألة، معلومة لديّ تمام العلم وهي مبسطة، دون غموض أو إبهام، في المكاتبات الرسمية التي تبودلت بينهم وبين الحكومة على مدار سنين عديدة.

إن قضية العرب تتلخص في أن الحكومة ينبغي أن تتبع الأصول التي قررتها، على ما يقولون، التقاليد بتعيين عربي مسلم لرئاسة البلدية، بغض النظر عن الحقيقة الواقعية التي لا يقرون بها بالمرّة، وهي أنه لا العرب والا المسلمون يكونون أكثرية المواطنين. وقد كان هذا الرأي هو رأي الدكتور الخالدي الرئيس السابق البارز لمدينة القدس، ورأي عوني بك عبد الهادي وغيرهما من الشهود العرب. وقد لجأ السيد أنطون عطا الله، نائب رئيس البلدية المسيحي السابق إلى الاعتماد على سند قانوني في سبيل تأييد هذا الرأي، فمن رأيه، أن اليهود الصهيونيين الذين استقروا في جوار المدينة القديمة من جميع أنحاءها، واستوجبوا بذلك توسيع حدود المدينة، يجب أن يعتبروا أنهم قبلوا الاختصاص الاسلامي الذي كان قائماً حين استقر بهم المقام في ذلك الجوار، ولا يصح لهم الآن أن يتقدموا بأية حجة تخالف ذلك. وهذا الرأي يعتقد به كل عربي عن قناعة وإخلاص، وما دام الأمر كذلك وجب أن يعالج كما أعالجه أنا، بمزيد من الاحترام، بيد أنه يغفل عاملاً مادياً، لا أستطيع أنا ولا إدارة فلسطين، غض الطرف عنه، ذلك أن اليهود يقيمون في القدس بالاستناد إلى حق قانوني، وبريطانيا، بحكم التزاماتها القانونية والأدبية، ليست في وضع يمكنها من أن تقاوم، حتى وإن شاءت، ادعاء اليهود بأنهم يقيمون في المدنية كمواطنين في بلاد يحق لهم أن يقيموا في أي جزء منها لا تحظر عليهم شرائع البلاد الإقامة فيه، فإذا قبل هذا التقدير للوضع القانوني، وأنا أقبل به، كان لليهود بحكم ذلك، ما يسوغ لهم الادعاء بحق أوفر مما يخصهم به السيد أنطون عطا الله. ومهما يكن من أمر فإن للتقاليد قوة عظيمة، ولن تعتبر أية تسوية تسوية عادلة من الناحية الأدبية، إذا كانت لا تنطوي على احترام التقاليد الاحترام الواجب.

أما القضية اليهودية، فهي، كما أفهمها، تستند إلى أنهم يؤلفون أكثرية السكان، ويطالبون بالحقوق التي يخولها منحى الحياة السياسية البريطانية لأكثرية السكان، بيد أنهم يضيفون إلى بيان ادعائهم المجرّد هذا، أنه نظراً لما تتمتع به مدينة القدس من مركز ممتاز في نظر العالم خارج فلسطين، قد يضطرون، من قبيل الانصاف، للتنازل عن جزء من كامل ادعائهم الذي له ما يبرره حسب المبادئ الديموقراطية.

إن المشكلة الماثلة الآن للعيان تبدو لي أنها مشكلة مزدوجة، فهي تنطوي على المحافظة على تلك التقاليد التي تزخر بها المدينة، وهو التزام يمليه الضمير، ويفرضه الانتداب، وعلى تهيئة أسباب الحياة الهنيئة التي تتييسر في مدينة عصرية، وهي ما يشار إليه بوجه عام بالخدمات البلدية، لمائة وواحد وخمسين ألفاً من السكان بواسطة حكومة محلية (إدارة بلدية). وتقسم الاحصاءات الأخيرة هؤلاء السكان إلى 92,000 نسمة من اليهود، و 32,000 نسمة من المسلمين و 27,000 نسمة من غير المسلمين واليهود، أغلبهم من العرب، والسؤال الذي يواجهني الآن هو هل بالإمكان إيجاد حل يفي بالادعاءات العادلة لكلا العرب واليهود، واعتقادي أن إيجاد ذلك الحل ممكن.

إنني مضطر إلى استنتاج يؤسف له، وإن يكن لا مفر منه، وهو أنه ليس ثمة من احتمال لتعاون العرب واليهود في العمل على تنفيذ قانون البلديات لسنة 1934، في القدس، وبدون ذلك التعاون لا بد وأن تفشل إدارة البلدية، ضمن نطاق القانون الحاضر.

يخال لي، أن من المسلم به عموماً، أن القدس، مدينة التقاليد، التي يجلبها ملايين من اليهود والمسيحيين والمسلمين وإن لم يشاهدوا حتى أبراج أجراسها ومآذنها، هي مدينة لا تقبل التقسيم، وأود أن أسدل حول القدس هذه ستاراً يحجب جميع الفرقاء المتنازعين. فلست أعتبر تلك المدينة بلدية. وأود بهذا الصدد، أن ألفت الأنظار إلى أن كثيراً من المواقع التاريخية يقع خارج حدود البلدية الحالية، والتوصية التي أتقدم بها هي أن تعامل القدس هذه كمقاطعة إدارية، وأن توضع تحت إدارة مجلس إداري على غرار مجلس مقاطعة لندن، وأن تشمل هذه المقاطعة منطقة تنظيم المدينة كما هي مرسومة على الخارطة (أ) المرفقة بهذا التقرير، وأن تقسم المقاطعة من ناحية الإدارة البلدية إلى قطاعات، كما أن لندن مقسومة إلى قطاعات، هي وستمنستر، وبادنغتون، وماريلبون الخ .. ومن حسن الحظ أن منطقة بلدية القدس الحالية يتسنى تقسيمها من الناحية الجغرافية إلى قطاعين، لكل منهما حدود معينة، ولكل منهما نظرة إلى الحياة تختلف عن نظرة الآخر وأماني ومصالح مختلفة، ولست أرى سبباً يدعو للإحجام عن مجابهة حقيقة الحالة التي أعتبرها، في الواقع، من حسن التوفيق: وستكون أغلبية سكان أحد هذين القطاعين من اليهود، وأغلبية سكان القطاع الآخر من العرب. أما ذلك القسم من منطقة تنظيم المدينة الواقع خارج حدود

القطاعين، فينبغي أن يضطلع بإدارته المجلس الإداري مباشرة، على أن يؤخذ باقتراحي القائل بتوسيع حدود البلدية.

وهنا أود أن أترك البحث في المجلس الإداري، على أن أعود إليه فيما بعد، لأفصل مقترحاتي فيما يتعلق بالقطاعين.

قوام القطاع:

إنني أقترح، بادئ ذي بدء، أن يوسع الحد الغربي الحالي للبلدية بحيث يشمل جميع قطع ضريبة الأملاك في المدن الكائنة غربي حد البلدية وهي القطع رقم 135 و137 و138 و145 و146 و147 و148 و149 و150 و151 و153 و154 و155 و156 و157 و158 و159 و160 و161 و162 و163 و164 و165 و166 و167 و168، المرسومة على الخارطة (أ) المرفقة بهذا التقرير. ومن ثم يمثل الحد الغربي الجديد بالخط الذي رسمته على الخارطة بنقط خضراء.

وقد رسم الحد الفاصل بين القطاعين بخط أحمر على الخارطة (أ). ويسير هذا الخط، كما هو مرسوم في الخارطة، على موازاة حدود القطع التالية التي تقع جميعها في القطاع الغربي أو اليهودي. وأرقام هذه القطع هي 122 و121 و24 و23 و26 و25 و37 و49 و50 و62 و63 و60 و86 و87 و91 و92 و91 و85 و103 و104 و106.

(ملاحظة: لقد أعيد ذكر القطعة رقم 91 تأمينا لاستمرار الحد)

ويكون لكل قطاع من هذين القطاعين رئيس بلدية ومجلس، وينتخب أعضاء البلدية انتخاباً، ويقوم كل مجلس من المجلسين بانتخاب رئيسته في الجلسة الأولى التي يعقدها بعد انتخابه، ولكن لما كان رئيس البلدية سيمارس مهام تنفيذية، فقد يكون من المستحسن أن يخول المندوب السامي "حق نقض" انتخاب أي شخص لرئاسة البلدية.

وأرى أن عدد الأعضاء المنصوص عليه في التشريع الحالي قليل جداً بالنسبة لسكان المدينة، ولذلك ينبغي أن يجري تخمين جديد، وأن يزداد عدد الأعضاء إلى أربعة وعشرين عضواً، وقد فهمت أن هذا العمل يستغرق ستة أشهر، ولذلك أقترح أن يجري، في الوقت الحاضر، انتخاب

الأعضاء من قبل الشعب (بضم الشين) حسب حالتها الراهنة، على أن تنتخب كل شعبة عضوين لا عضواً واحداً، كما هو منصوص عليه في التشريع الحالي، وأن يعطى لكل ناخب حق التصويت لمرشحين، على أن لا يحق له بالطبع أن يعطى صوتين لمرشح واحد. والتقسيم الحالي للشعب يتلاءم وهذا الاقتراح، لأن الشعب الست التي رشح فيها الأعضاء العرب في الانتخابات الأخيرة تكاد تقع كلها في القطاع العربي الذي اقترحه، والشعب الست الأخرى التي رشح فيها الأعضاء اليهود تقع في القطاع اليهودي.

حق الانتخاب بوجه عام:

يقتصر حق الانتخاب، بمقتضى قانون البلديات المعمول به الآن، على كل فلسطيني بلغ الخامسة والعشرين من العمر أو أكثر، على أن تتوفر فيه بعض الشروط فيما يتعلق بدفع مبلغ ضئيل من الضريبة أو العوائد.

والنص المدرج في القانون، الذي يشترط في الناخب أن يكون فلسطيني الجنسية، يستثنى من التصويت عدداً من اليهود الذين لم يتجنسوا بعد بالجنسية الفلسطينية، وكل تخفيف في هذا الشرط يقابله العرب بالاستنكار المرير إذ أنه يقضي حتماً بجعل العرب أقلية، أما إذا قبل اقتراحي بشأن القطاعين يفقد اعتراض العرب كثيراً من قوته، ذلك أن من المشكوك فيه، في الواقع، أن يعلق العرب أهمية على الشروط التي ينبغي توفرها في الناخب في المنطقة التي يتناولها اختصاص اليهود. ومهما يكن من أمر، فمن رأيي أن هنالك ما يبيح التوسع في حق الانتخاب في القطاع اليهودي بحيث يشمل دافعي الضرائب الذين يقيمون عادة في ذلك القطاع، وأود أن أضيف إلى ما تقدم أن حق الانتخاب في تل أبيب لا يقتصر على الفلسطيني الجنسية، أما الانتخاب الأول في كل قطاع فينبغي أن يجري وفقاً لحق الانتخاب الحالي.

وفي الإمكان توسيع حدود القطاعين أو تعديلها، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بمرسوم يصدره المندوب السامي في المجلس.

ويناط بكل مجلس من مجلسي القطاعين حق فرض الضرائب والعوائد، كل منهما في منطقة اختصاصه.

وإذا أراد مجلس أي قطاع من القطاعات عقد قرض وجب أن يقترن ذلك القرض بموافقة المندوب السامي في المجلس، جرياً مع السابقة المتبعة في إنكلترا التي تقضي بوجود الحصول على موافقة الوزير المختص.

ويمكن أن يشار إلى القطاعين في الأونة الحاضرة بالقطاعين الشرقي والغربي، ثم يتقدم كل مجلس من المجلسين إلى المندوب السامي في المجلس، حالما يمكنه بعد عقده الجلسة الأولى، ببيان الاسم الذي يود أن يسمى به القطاع، فإذا وافق المندوب السامي على ذلك الاسم، يصبح الاسم الرسمي للقطاع.

قوام ومهام المجلس الإداري:

يعين المندوب السامي رئيس مجلس القدس الإداري، وأقترح أن يطلق عليه لقب مدير (محافظ) القدس.

ويؤلف المجلس من أربعة أعضاء من كل قطاع ينتخبهم مجلس القطاع سنوياً من بين أعضائه، ويعين المندوب السامي تاريخ الانتخاب الأول. ويكون هؤلاء الأعضاء، بطبيعة الحال، ممثلين لمصالح القطاع، والأمر الذي لا يزال في حاجة إلى المعالجة هو كيفية تمثيل المصالح الأخرى التقليدية والتاريخية الخ.. التي تزخر بها، على ما أكدت فيما تقدم، مدينة القدس، والتي عهد بحمايتها إلى الدولة المنتدبة ليس كالتزام أدبي فسخ، بل كالتزام قانوني أيضاً، ومن الواضح أن هذه المصالح يتعذر تمثيلها بواسطة صناديق الاقتراع، ولذلك أقترح أن يمثلها في المجلس الإداري عضوان يعينهما المندوب السامي، على أن لا يكونا من اليهود أو العرب.

ويعهد إلى المجلس الإداري ببعض المواضيع التي تقع عادة ضمن نطاق رقابة البلدية، على غرار ما هو متبع في مجلس مقاطعة لندن، وإذ اقترح المواضيع التي ينبغي أن يخص بها المجلس الإداري، لست أدلي بالكلمة الأخيرة في هذا الصدد، فقد تستدعي القائمة التي أنظمتها بعض التعديل بعد التعمق في بحثها والموافقة عليها بين مجلسي القطاعين والمجلس الإداري، والمندوب السامي في المجلس. وقد يتفق جميع الفرقاء ذوي الشأن على أن بعض الخدمات المركزية التي لم أدرجها في القائمة يحسن أن يتولى رقابتها المجلس الإداري، ومهما يكن من أمر، فإني أود أن أؤكد بأن الهدف الذي يوضع نصب العين ينبغي أن يكون إعطاء أعظم قسط ممكن من

الحكم الذاتي للقطاعين، ولذلك سأقصر مقترحاتي المتعلقة بالأمر التي ينبغي أن يخص بها المجلس الإداري إلى الحد الأدنى الضروري لتأمين قيام إدارة قوية ومواجهة الالتزامات الأساسية.

والمسائل التي اقترح أن تكون خاضعة لرقابة المجلس الإداري ينبغي أن تكون، بادئ ذي بدء، كل مسألة من المسائل التي لها صلة مباشرة بالأماكن المقدسة أو المواقع الأثرية، وإذا ما وقع خلاف حول ما إذا كان أي مكان هو من الأماكن المقدسة أو من المواقع الأثرية يحال الأمر إلى المندوب السامي في المجلس، ويكون قراره بهذا الشأن نهائياً مبرماً، أما إذا نشأ خلاف حول ما إذا كانت أية مسألة من المسائل تؤثر في أي مكان مقدس أو موقع أثري، يحال الأمر إلى المجلس الإداري الذي يعتبر قراره في ذلك الشأن نهائياً. ويباح لكل قطاع أن يضطلع بأي مشروع، حتى ولو كان يمس أي مكان مقدس أو موقع أثري، بشرط أن يكون ذلك المشروع قد اقترن بموافقة المجلس الإداري، ويجوز للمجلس الإداري، إما من تلقاء نفسه، أو بناء على طلبات تقدم إليه، أن يتدخل للحيلولة دون اضطلاع أي قطاع بأي مشروع من المشاريع ريثما يحقق في الأمر ويقرر نهائياً ما إذا كان القيام بذلك المشروع محظوراً أم لا، وأود أن أؤكد أن النص على هذا الإجراء، لا يمكن أن ينتقص، بأي وجه من الوجوه، من الصلاحيات العليا المخولة للمندوب السامي والواجبات المترتبة عليه فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والمواقع الأثرية، وإذا استوجب الأمر في أية مناسبة، تمكن ممارسة هذه الصلاحيات والواجبات على الوجه الذي تمت فيه ممارستها منذ سنة 1934، بالنسبة للبلدية الحالية.

تنظيم المدينة:

من المأمول أن يتم الاتفاق بين القطاعين على تأليف لجنة مركزية لتنظيم المدينة تكون تحت رقابة المجلس الإداري، بيد أنني أدرك تمام الإدراك أن كل قطاع قد يرغب في التقدم والعمران بحسب درجة عبقريته وموارده المالية، وفي هذه الحالة ينبغي أن يمارس الرقابة على مسائل التنظيم الخاصة، لكن يتضح أنه إذا أريد الاحتفاظ بوحدة القدس للأجيال القادمة، لا بد من مراعاة شيء من دوام التنظيم للمستقبل، ولذلك اقترح بأن لا يوضع أي مشروع من مشاريع التنظيم يعده أي قطاع موضع التنفيذ إلا بعد أن يعرض على المجلس الإداري ويقره، ويقتضي

تحويل المجلس الإداري الصلاحية لأن يقر ذلك المشروع بالصورة التي عرض فيها عليه، أو بعد مراعاة تعديلات يجريها فيه، أو أن يرفضه بالمرّة.

المعارف:

يمارس مجلس القطاع ضمن منطقة اختصاصه، دون تدخل المجلس الإداري، الصلاحيات المخولة للمجالس البلدية أو المجالس المحلية ويضطلع بالالتزامات المترتبة عليها، بمقتضى أي قانون أو تشريع يتعلق بالمعارف.

مشروع المياه:

تتولى الحكومة الآن مشروع المياه وهي تؤجره للبلدية، وتشرف لجنة على هذا المشروع. وإني أقترح أن يتسلم المجلس الإداري مهام هذه اللجنة، ويؤجر كل قطاع ما يحتاج إليه من المياه.

الكهرباء:

ليس ثمة صعوبة في توريد الكهرباء، إذ توردها شركة تجارية مستقلة، هي شركة كهرباء القدس، وهذه الشركة تعقد اتفاقات مع القطاعين لتوريد ما يلزمهما من الخدمات الضرورية. أما ما يتعلق بسائر المصالح البلدية العادية، كمصلحة الصحة، والخدمات الاجتماعية، حيث تقع مسؤولية تهيئة هذه الخدمات على السلطة المحلية، والأشغال الهندسية، فينبغي أن تخضع لرقابة مجلسي بلديتي القطاعين وحدهما، وأن يراقب كل قطاع المجاري الواقعة في منطقته، لكن مسؤولية الاحتفاظ بالمجرور الرئيسي، ينبغي أن تخضع لرقابة المجلس الإداري كما هي الحالة في مجلس مقاطعة لندن.

المالية والمجلس الإداري:

تكون إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها المجلس الإداري الاحتفاظ بالحالة الراهنة (الاستاتيكيو) فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. وهي مهمة عائدة أساساً للدولة المنتدبة، أما راتب المدير (المحافظ) فتدفعه حكومة فلسطين.

ولا يعطى المجلس الإداري صلاحية فرض ضرائب، غير أنه، كيما يتمكن من القيام بالمهام المفروضة عليه بالنسبة للقطاعين، يخول صلاحية إصدار انهاءات إلى كل مجلس يكلفه فيها بتزويده بالمبلغ الذي يعينه، ويكون للمبلغ المستحق للمجلس الإداري بمقتضى الانهاءات، الأولوية على إيرادات القطاع، ويجب أن تتضمن تلك الإنهاءات بياناً مفصلاً، كما هي الحال في مجلس مقاطعة لندن، عن الخدمات المطلوب المبلغ لها، مع تعيين المبلغ اللازم لكل خدمة منها، ذلك أن الانهاءات التي يصدرها مجلس مقاطعة لندن، تعين معدل الضريبة الواجب فرضها لسداد المبلغ المطلوب في الانهاءات كفرض ضريبة، مثلاً، قدرها خمسة شلنات عن كل جنيه. أما في القدس فإني أرى أن خير ما ينبغي ذكره في الانهاءات لسداد المبلغ المطلوب من كل قطاع، أن يذكر المبلغ فحسب، ويترك إلى مجلس القطاع إقرار كيفية إعداده.

أما نفقات إدارة المنطقة الواقعة خارج القطاعين فتغطي من ضريبة الأملاك في المدن، ومن اعتماد من إيرادات الحكومة المركزية، كما هي الحالة الآن.

التشريع:

إن المقترحات التي تقدمت بها تنطوي على إعادة سبك التشريع المتعلق بإدارة البلديات سبكاً جديداً، ولدى النظر في وضع تشريع جديد أحدث على أن تعتبر مدة التدريب التي نص عليها قانون البلديات لسنة 1934، أنها قد انقضت، لا سيما في المدن الرئيسية على الأقل، وأن يعطى قسط أوفر من الحكم الذاتي المحلي، وهذا ينطوي بالطبع على مسؤوليات أعظم، وأن يعدل "حق النقض" المنوط بحاكم اللواء، والمنصوص عليه في أحكام كثيرة في ذلك القانون.

ملاحظات عامة بشأن الناحية المالية لمقترحاتي:

هنالك مسألة تدعو للتساؤل، وهي هل في استطاعة القطاع العربي أن يسد نفقاته من الناحية المالية، ولست أرى ما يدعو إلى الشك في ذلك، فقد أدى بي البحث إلى الاستنتاج بأن القول الذي تكرر ترديده بأن اليهود يدفعون معظم الضرائب معرض للتفسير الخاطيء، وهم حتماً يدفعون ضرائب أكثر من العرب، ولكنهم أوفر منهم عدداً، فاليهود يمثلون بوجه التقريب، 65 في المائة من السكان، والعرب يمثلون 45 في المائة، ويقول مدير مالية البلدية أن اليهود يدفعون من الضرائب

ما يتراوح بين 60 و65 في المائة وهو مبلغ كاف تقريباً بالنسبة لعدددهم، وتقدر قيمة الأبنية والصناعات والأراضي الواقعة في القطاع العربي المقترح بمبلغ 18 مليوناً من الجنيهات تقريباً، بينما تقدر قيمتها في القطاع اليهودي، بعد أن يؤخذ بعين الاعتبار التوسيع الذي اقترحتة في القطاع الغربي من البلدية، بمبلغ 16 مليوناً من الجنيهات.

و.ج. فتزجرالد

لندن: طريق كرومويل رقم 83

28 آب سنة 1945

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>